أكبر إصدار للبنك ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال

«الوطني» يُدرج سندات بقيمة 800 مليون دولار في بورصة لندن

زيد الصقر ومشاري بن سلامة وباسم بستاني وعبد الأمير فاضل مع المديرين التنفيذيين في «الوطني» و«الوطني الدولي ـ لندن» وبورصة لندن

- **الإصدار جذب طلبات اكتتابات وصلت 2,2 مليار دولار ومعدل التغطية 2,75 مرة من قيمته**
- **استحوذ مستثمرو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على 47٪ من تغطية الإصدار**
- **الإدراج يُعزز العلاقات الراسخة التي أسسها البنك مع واحدة من أبرز البورصات العالمية**
- **الطلب الكبير على الإصدار يعكس ثقة المستثمرين العالميين في بنك الكويت الوطني**

صورة جماعية للإدارة التنفيذية في «الوطني» و«الوطني الدولي ـ لندن» وبورصة لندن

احتفل بنك الكويت الوطني بإدراج سندات ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال بقيمة 800 مليون دولار أميركي في بورصة لندن.

وتعكس الخطوة الحضور البارز للبنك في أسواق رأس المال الدولية، ويعزز هذا الحضور امتلاك الوطني لشبكة فروع تمتد في 4 قارات وعبر 13 دولة، حيث تمثل لندن أحد أهم أسواق شبكة الفروع الخارجية للمجموعة عبر ذراعها بنك الكويت الوطني الدولي ـ لندن الذي يوفر مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية لعملائه.

أقيم حفل الإدراج في بورصة لندن، إحدى أعرق البورصات العالمية، بحضور كبار التنفيذيين من بنك الكويت الوطني وبنك الكويت الوطني الدولي ـ لندن، يتقدمهم زيد الصقر نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة في بنك الكويت الوطني، ومشاري بن سلامة نائب تنفيذي للرئيس ـ الرئيس العالمي للخدمات المصرفية للشركات والعقارات التجارية، والعضو المنتدب لبنك الكويت الوطني الدولي ـ لندن باسم بستاني، وعبد الأمير فاضل نائب تنفيذي للرئيس ـ الرئيس العالمي للخدمات المصرفية الشخصية ـ مجموعة الفروع الخارجية.

وسلط الحدث الضوء على الاستراتيجية المتواصلة للبنك في تنويع مصادر التمويل وتعزيز حضوره في الأسواق المالية العالمية.

وعزز إدراج السندات في بورصة لندن، من التزام البنك بتوطيد علاقاته الراسخة التي أسسها مع البورصات الدولية المرموقة، والتي تنعكس على ثقة متزايدة في البنك وجودة سجله الائتماني على الصعيد العالمي، ويتجلى ذلك في الطلب اللافت على مختلف إصداراته من أدوات الدين.

ويعد الإصدار الناجح للسندات وإدراجها في بورصة لندن دليلا إضافيا على ريادة الوطني في القطاع المصرفي الإقليمي، وتجسيدا واضحا لرؤيته الاستراتيجية نحو التوسع والنمو الدولي، مدعوما بتاريخ طويل من التميز والابتكار.

تشكل السندات الأخيرة أكبر إصدار للبنك من هذه الشريحة، حيث ساهم الطلب القوي من المستثمرين في زيادة حجم الإصدار عن التوقعات الأولية.

وحظي الإصدار بإقبال واسع النطاق من قبل المستثمرين حول العالم، بعد التوقف القصير لإصدارات السندات ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي أعقب موجة مكثفة من هذه الإصدارات خلال شهر مايو الماضي.

وجذب الإصدار طلبات اكتتابات قوية وصلت 2,2 مليار دولار، ليصل معدل التغطية إلى 2,75 مرة من قيمة الإصدار، مدفوعا بإقبال كبير من قاعدة متنوعة من المستثمرين والمؤسسات المالية حول العالم، لاسيما من قبل الخدمات المصرفية الخاصة للبنوك التي شكلت ركيزة أساسية خلال عملية جمع طلبات الإصدار، الأمر الذي يعكس ثقة المستثمرين العالميين في جودة السجل الائتماني لبنك الكويت الوطني وجاذبية الكويت كوجهة استثمارية.

واستحوذ مستثمرو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على 47٪ من تغطية الإصدار يليهم مستثمرو المملكة المتحدة بنسبة 19٪، ثم المستثمرون من الولايات المتحدة الأميركية بنسبة 18٪ والمستثمرون من أوروبا بنسبة 13٪، في حين استحوذ المستثمرون من آسيا على ما نسبته 3٪ من تغطية الإصدار.

وعلى صعيد توزيع تغطية الإصدار من حيث فئات المستثمرين، فقد استحوذ مديرو الأصول والصناديق الاستثمارية على 48٪ ثم البنوك والخدمات المصرفية الخاصة للبنوك بنسبة 44٪ تليها مؤسسات حكومية وشركات التأمين وصناديق التقاعد بنسبة 8٪ من إجمالي طلبات الاكتتاب.

ومنح الطلب القوي من المستثمرين أفضلية كبيرة لبنك الكويت الوطني في تسعير تلك السندات، حيث بلغ التسعير النهائي للإصدار 6,375٪ (+240,3 نقطة أساس فوق سعر الفائدة على سندات الخزانة الأميركية)، أي أقل بمقدار 50 نقطة أساس مقارنة بالسعر الاسترشادي الأولي البالغ 6,875٪.

كما ساهم التصنيف الائتماني للإصدار من الدرجة الاستثمارية، وحصوله على التصنيف Baa3 من وكالة موديز العالمية، في تعزيز جاذبيته، ما أدى إلى استقطاب اهتمام قوي من الخدمات المصرفية الخاصة للبنوك العالمية ومديري الصناديق الدوليين.

وتولى كل من سيتي غروب وجي بي مورغان وإتش إس بي سي وستاندرد تشارترد دور المنسقين العالميين للإصدار، بينما ضمت قائمة مديري الإصدار المشتركين كلا من: سيتي غروب وجي بي مورغان وإتش إس بي سي وستاندرد تشارترد وبنك أبوظبي الأول وبنك الإمارات دبي الوطني وبنك أبوظبي التجاري وشركة كامكو للاستثمار، إضافة إلى بنك الكويت الوطني.

يستحوذ على 7,2٪ من إجمالي قيمة أصول صناديق الثروة السيادية في العالم البالغة 14,3 تريليون دولار

«الشال»: «السيادي الكويتي» الخامس عالمياً بأصول 1,03 تريليون دولار

استعرض تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أحدث تقرير لمعهد صناديق الثروة السيادية SWFI والصادر في يوليو الجاري، والذي يقدر قيمة أصول تلك الصناديق بنحو 14,3 تريليون دولار، نصيب أكبر 10 صناديق ضمنها نحو 69,4٪ من قيمتها، أو نحو 9,93 تريليونات دولار.

وأشار «الشال» إلى الصندوق السيادي الكويتي جاء في المرتبة الخامسة من حيث أكبر الصناديق السيادية في العالم بإجمالي أصول تبلغ نحو 1,03 تريليون دولار، مستحوذا بذلك على 7,2٪ من إجمالي قيمة أصول الصناديق العالمية، و10,4٪ من نصيب أكبر 10 صناديق.

وضمن أكبر 10 صناديق سيادية صندوقان للصين وصندوقان لسنغافورة، ما يعني أن الصناديق الـ 10 يمكن اعتبارها 8 أكبر صناديق لو دمجناهم.

وتتصدر الصين حجم أصول صندوقيها السياديين بما مجموعه نحو 2,42 تريليون دولار، ثم سنغافورة بنحو 1,31 تريليون دولار بمجموع صندوقيها السياديين، ثم النرويج بقيمة 1,74 تريليون دولار، وتليها جهاز أبوظبي للاستثمار بنحو 1,06 تريليون دولار، ولأبوظبي والإمارات الأخرى 7 صناديق أرقامها غير مشمولة في التقرير المنشور، ثم الكويت بنحو 1,03 تريليون دولار، ثم السعودية بنحو 941 مليار دولار.

وتأتي قطر تاسعا أو ثامنا بقيمة لصندوقها السيادي بقيمة 526 مليار دولار، حال دمج صندوقي الصين وصندوقي سنغافورة، ولابد من الإشارة إلى أن الأرقام المذكورة في التقرير حول قيم الصناديق السيادية ليست بالضرورة دقيقة، وأن هناك تقديرات لتلك الأرقام في تقارير مؤسسات أخرى مثل وكالات التصنيف الائتماني، وأرقامها أقل.

وذكر تقرير «الشال» أن ما يستحق التنبيه له هو أن وظائف تلك الصناديق واستراتيجياتها الاستثمارية تختلف وفقا لحاجة البلد صاحبة الصندوق، فمثلا، شفافية وسياسات الصندوق النرويجي معلنة ومتوافرة للاطلاع بشكل يومي، وهدفه استبدال النفط والغاز بأصل مدر بدخل مستدام يمتد إلى الزمن غير المنظور.

بينما تعمل الصناديق الصينية لتحقيق أكثر من هدف، فهي تعمل احتياطي طوارئ لموازنة الأوضاع حال تعرضها لأزمة، والأهم تعمل كأداة لتوسعة مشروعها للحزام والطريق ليشمل أكبر مساحة ممكنة من العالم، أي مشروعها التنموي الأكبر والمستدام.

وأشار «الشال» إلى أنه يفترض أن توظف الكويت أموال صندوقها السيادي لتحقيق هدفين، الأول: هو الإسهام في تنويع محركات صناعة ناتجها المحلي الإجمالي عن طريق تسمية ما تنوي الاختصاص فيه من إنتاج سلعي وخدمي ما يعني توجيه استثماراته إلى الشركات والقطاعات التي تعينها في تحقيق هدفها، والثاني: اعتماد تعظيم دخل استثماراتها وهو دخل مستدام لإعادة تبويب وهيكلة مصادر إيرادات المالية العامة، أي أخذ بعض المخاطر واستهداف نسبة مئوية من دخل تلك الاستثمارات ما يخفف تدريجيا من اعتمادها على نفط بات يفقد تنافسيته.

الترتيب	الدولة	الصندوق السيادي	مليار دولار أميركي يوليو 2025	نسبة من الإجمالي ٪
1	النرويج	صندوق التقاعد الحكومي	1,739	٪12,1
2	الصين	شركة الصين للاستثمار	1,332	٪9,3
3	الصين	شركة سيف للاستثمار	1,090	٪7,6
4	الإمارات	جهاز أبوظبي للاستثمار	1,058	٪7,4
5	الكويت	الهيئة العامة للاستثمار	1,029	٪7,2
6	السعودية	صندوق الاستثمارات العامة	941	٪6,6
7	إندونيسيا	هيئة إدارة استثمار دايا أناغاتا نوسانتارا	900	٪6,3
8	سنغافورة	شركة حكومة سنغافورة للاستثمار	801	٪5,6
9	قطر	هيئة قطر للاستثمار	526	٪3,7
10	سنغافورة	تماسيك القابضة	514	٪3,6
إجمالي 10 صناديق سيادية			9,936	٪69,4
إجمالي قيمة الصناديق السيادية في العالم			14,312	٪100
المصدر: معهد صناديق الثروة السيادية (SWFI)				

33,6٪ من أسهم الشركات المدرجة تباع بأقل من قيمتها الدفترية

ذكر تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي، أنه من المفترض أن تكون أسعار أسهم الشركات المدرجة في أي بورصة دالة طردية بمستوى السيولة، بمعنى أن مستوى الأسعار يفترض أن يرتفع كلما ارتفعت سيولة البورصة، وسيولة البورصة في الكويت ارتفعت بنحو 90,3٪ خلال النصف الأول من 2025 مقارنة مع سيولة الفترة ذاتها من عام 2024، بعد ارتفاع بنحو 42,8٪ لكامل عام 2024 مقارنة بمستواها لكامل عام 2023.

وكسب المؤشر العام لبورصة الكويت في نهاية يونيو 2025 نحو 14,8٪ مقارنة بمستواه في نهاية عام 2024، بعد أن كسب نحو 8,0٪ خلال عام 2024، وحركة المؤشر خلال النصف الأول من عام 2025 بنفس اتجاه حركة السيولة، أي ان وفرة السيولة دعمت المسار الإيجابي لحركة المؤشر.

وأشار التقرير إلى أنه على الرغم من الارتفاع الكبير في مستوى السيولة، لاتزال هناك شركات مدرجة عديدة تعاني من فجوة سالبة والبعض فجوة واسعة ما بين أسعار السوق لأسهمها، وما تسطره بياناتها المالية المراقبة والمدققة من قيم دفترية لها، مع ملاحظة تحقق تحسن في اتجاه ردم تلك الفجوة مع ارتفاع السيولة.

وفي نظرة على هوامش فروق أسعار الأسهم في السوق وقيمها الدفترية من واقع البيانات المالية المنشورة للربع الأول من عام 2025 وإقفال أسعار نهاية يونيو الماضي، أي نهاية النصف الأول من 2025، تشير إلى أن 34 شركة مدرجة، أو نحو 24,3٪ من عدد الشركات المدرجة، تفوق أسعار أسهمها في السوق ضعف قيمتها الدفترية.

وهناك نحو 59 شركة أخرى أو نحو 42,1٪ من عدد الشركات المدرجة تفوق أسعار أسهمها في السوق قيمتها الدفترية بما يتراوح بين 1٪ و99٪، أي ان 93 شركة، أو 66,4٪ من عدد الشركات المدرجة، تفوق أسعار السوق لأسهمها قيمة السهم الدفترية.

وما تبقى أو نحو 33,6٪ من الشركات المدرجة أو 47 شركة، تباع بخصم على قيمها الدفترية، ضمنها 23 شركة أو نحو 16,4٪ من الشركات المدرجة تباع عند مستوى خصم يراوح ما بين 1٪ و29٪، و19 شركة أخرى أو نحو 13,6٪ من الشركات المدرجة تباع بمستوى خصم يتراوح بين 30٪ و49٪ على قيمها الدفترية.

وتعاني 5 شركات أو نحو 3,6٪ من عدد الشركات المدرجة مما يمكن اعتباره فجوة شاسعة بين قيمها الدفترية وأسعار أسهمها في السوق، إذ يبلغ مستوى الخصم 50٪ وأكثر. وكان عدد الشركات التي تباع بأقل من قيمة أسهمها الدفترية في نهاية عام 2024 أكبر، حيث بلغ عددها 62 شركة أو نحو 42,7٪ من عدد الشركات المدرجة حينها.

وأوضح تقرير «الشال» أن استمرار الانحراف الكبير في سيولة البورصة بين سوقيها وضمن شركات كل سوق فيهما قد يكون سببا، حيث اتجهت سيولة النصف الأول من عام 2025 بنسبة 58,2٪ إلى السوق الأول، بينما نسبة شركاته لا تتعدى 23,6٪ من عدد الشركات المدرجة، وحتى ضمنه حصدت 50٪ من شركاته نحو 81,2٪ من سيولته تاركة نحو 18,8٪ للنصف الآخر. وبشكل عام، حظيت 50٪ من شركات السوقين (الأول والرئيسي) على نحو 95,7٪ من سيولة البورصة، بينما لم يحظ النصف الآخر سوى على 4,3٪ من تلك السيولة.

«تسلا» تعمل على إصدار Model 3 Plus

تعمل شركة السيارات الكهربائية «تسلا» على ما يبدو على إصدار جديد من سيارتها السيدان Model 3، وقد يكون هذا الطراز هو الأطول مدى من بين جميع الإصدارات السابقة. وقدم طلب جديد لوزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات الصينية، باسم طراز سيارة كهربائية يسمى Tesla Model 3+.

وفقا للطلب، الذي رصده موقع Electrek، ستكون السيارة الجديدة بمحرك واحد كبير بقوة 225 كيلوواط، ونظام دفع خلفي.

وفي حين أن إصدار الدفع الخلفي المتوافر حاليا يستخدم خلايا بطاريات من نوع LFP، سيستخدم الإصدار الجديد خلايا ليثيوم أيون ثلاثية من «إل جي»، والتي تتميز بكثافة طاقة أعلى.

أما المواصفات الأساسية الأخرى للسيارة، الطول الكلي، وطول قاعدة العجلات، والوزن فهي نفسها مواصفات طراز Model 3 الأساسي.

ولاتزال جميع مواصفات السيارة غير معروفة، لكن المعلومات المتوافرة تشير إلى أن هذه النسخة ستكون بمدى أطول. وحاليا، يبلغ مدى النسخة الأطول مدى من سيارة Model 3 نحو 753 كيلومترا في الصين. ومن المحتمل أن يتجاوز الطراز الجديد 800 كيلومتر، وهو ما يعد سابقة لتسلا. وفي الولايات المتحدة، يمكن لسيارة Model 3 ذات المدى الأطول أن تقطع مسافة 363 ميلا وفقا لتقديرات وكالة حماية البيئة الأميركية، على الرغم من أن أرقام المدى في الصين تستند إلى دورة اختبار المركبات الخفيفة الصينية (CLTC) التي تقدم تقديرات أكثر تفاؤلا وتساهلا.

ولا تتوافر أي معلومات حول موعد أو ما إذا كان إصدار Model 3+ سيصل إلى أسواق «تسلا»، لكنه سيكون محل اهتمام بالنظر إلى أنه يعالج نقطة أساسية في عالم السيارات الكهربائية، ألا وهي مدى القيادة.

«بلاكستون» تنسحب من تحالف شراء «تيك توك»

ذكر مصدر مطلع لـ «رويترز» أن شركة بلاكستون العملاقة للاستثمار المباشر انسحبت من تحالف يسعى للاستثمار في عمليات تيك توك في الولايات المتحدة.

وجاء هذا التغيير الأحدث مع تصاعد حالة الضبابية وحدوث عدة تأخيرات في صفقة «تيك توك» التي أصبحت الآن في قلب المحادثات التجارية بين الولايات المتحدة والصين. وكانت شركة بلاكستون تخطط للاستحواذ على حصة أقلية في أنشطة «تيك توك» الأميركية في صفقة يقف وراءها الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

ويقود هذا التحالف مجموعة سوسكوهانا إنترناشيونال غروب وجنرال أتلانتيك، وهما مستثمران حاليان في شركة بايت دانس الصينية المالكة لـ «تيك توك».

وبرز التحالف باعتباره الأوفر حظا لشراء أعمال «تيك توك» في الولايات المتحدة في صفقة يمتلك بموجبها المستثمرون الأميركيون 80٪ من «تيك توك»، بينما تحتفظ بايت دانس بحصة أقلية.

وجرى تأجيل الموعد النهائي لـ «بايت دانس» لتقليص حصتها في أنشطة تطبيق التواصل الاجتماعي الشهير داخل الولايات المتحدة مرارا، ما خلق حالة من الضبابية لدى المستثمرين.